تحليل تنافسية الجامعات الأردنية بإستخدام نموذج بورتر

بشير خليفة الزعبي *

عبدالباسط عبدالله عثامنة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تنافسية الجامعات الأردنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي من خلال ماسة بورتر (Porter's Diamond). وقد عرضت الدراسة إطارا نظريا ودراسات سابقة قدمت لتجارب بعض الدول فيما يخص تنافسية الجامعات فيها. وقد وجدت الدراسة وبرغم أن للجامعات الأردنية القدرة على استخدام أساليب تعلّم متنوعة، إلاّ أن مستوى الابتكار والإبداع لا زال متواضعا فيها، كما لا زالت نسب طلبة الدراسات العليا إلى مجمل الطلبة متواضعا (8%)، إضافة إلى نسبة الطلبة الأجانب (12%)، وكذلك فإن نسبة الانفاق على البحث والتطوير لا زالت منخفضة. وأوضحت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي للجامعات الحكومية لا زال منخفضا، وأن هذه الجامعات تعاني من عجوز مزمنة في موازناتها وبالتالي تراكم مديونياتها. وعليه فأن كل هذه العوامل ستحد من تعزيز تنافسية الجامعات الأردنية. وفي ضوء ذلك، فقد أوصت الدراسة بزيادة مخصصات البحث العلمي من الإنفاق وقيام الجامعات بدعم البحث العلمي وتشجيع الباحثين على الاهتمام بالأبحاث التطبيقية والنشر في المجلات العالمية المرموقة، وضرورة أن تزيد الحكومة من مخصصات دعم الجامعات وصندوق البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، ماسة بورتر، الجامعات الأردنية، التصنيف العالمي، ضمان الجودة.

* قسم اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

تاريخ تقديم البحث: 2024/11/11م. تاريخ قبول البحث: 2025/1/19م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2025 م.

Analyzing the Competitiveness of Jordanian Universities Using Porter's Diamond Model

Professor Bashir Kh. Al-Zu'bi*
bashiralzubi@yahoo.com
Abdel Baset A. Athamneh

Abstract

The study aimed to analyze the competitiveness of Jordanian universities using a descriptive approach through Porter's Diamond model. The study presented a theoretical framework and reviewed previous studies that explored the experiences of several countries with the competitiveness of their universities. The study found that, despite the ability of Jordanian universities to employ diverse learning methods, the level of innovation and creativity remains modest. Additionally, the proportion of graduate students to total students is still low (8%), as is the percentage of foreign students (12%). The study also indicated that spending on research and development remains insufficient. It further highlighted that government support for public universities is still low, and these universities suffer from chronic budget deficits, leading to accumulated debts. These factors, collectively, hinder the enhancement of the competitiveness of Jordanian universities.

Based on these findings, the study recommended increasing the allocation of government spending on scientific research, supporting research initiatives within universities and encouraging researchers to focus on applied research and publish in prestigious international journals. Moreover, the study emphasized the need for the government to increase its financial support for universities and the scientific research fund.

Keywords: Competitiveness, Porter's Diamond, Jordanian Universities, Global Ranking, Quality Assurance.

* Department of Business Economics, University of Jordan, Jordan.
Received: 11/11/2024. Accepted: 19/1/2025.
© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2025.

المقدمة:

تعد التنافسية (Competitiveness) أحد الأهداف الرئيسية للمنظمات والمجتمعات على حد سواء؛ فالتنافسية أساس كفاءة الأداء وضمان للتوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج وخاصة العنصر البشري. والتنافسية مؤشر للقوة الاقتصادية في أي بلد ولإمتلاكه ميزة نسبية بين الاقتصادات الأخرى. حيث تزايد الإهتمام العالمي بالتنافسية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، عندما شهد العالم آنذاك وما يزال تحولات اقتصادية وتكنولوجية عميقة قادت المعمورة إلى اقتصاد السوق الحر والعولمة والإهتمام الكبير بالاستثمار الفعّال برأس المال البشري.

غير أن التنافسية غدت اليوم من المفاهيم المعاصرة في المؤسسات التعليمية والجامعات، بحيث يؤدي تبني إستراتيجيات لرفع القدرة التنافسية لقطاع التعليم يحقق الإستفادة القصوى من الإمكانات والموارد المتاحة في سبيل الحصول على أفضل مخرجات تتوائم مع المعايير العالمية لجودة التعليم وتغطي الإحتياجات المتغيرة لأسواق العمل في إطاريها المحلي والعالمي. وتقوم تنافسية الجامعة في بعدين؛ الأول: قدرتها في التميز على الجامعات المنافسة في برامجها الدراسية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس والتكنولوجيا التي توظفها خدمة للعملية التدريسية، وتهيئة الظروف المواتية للبحث العلمي، واستخدام طرائق فعّالة في الإدارة، والثاني: القدرة على استقطاب الطلاب (وخاصة الأجانب) والتمويل اللازم لتمكين الجامعة من القيام بمهامها في السوق المحلية والخارجية. (مصطفى، 2003)

ولأن مؤسسات التعليم العالي يعوّل عليها إنتاج المعرفة ووسائل وطرائق التدريس التي تأخذ بعين الإعتبارالتطورات التكنولوجية المتسارعة والتي حددت بدورها أنماط العمل ونوعيته في مؤسسات المجتمع والاقتصاد الوطني؛ فلا بد أن ترتقي مخرجات تلك المؤسسات لتواكب إستحقاقات العولمة والإندماج في الاقتصاد العالمي والإنفتاح على الاقتصاد العالمي. كما أن مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات لابد أن تأتي عبر وظائفها الأساسية التي حددت بقانون التعليم العالي وقانون الجامعات الأردنية وهي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

وقد عمل الأردن على تهيئة الظروف الملائمة لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للانفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وهيئات الاعتماد وضبط الجوْدة الدولية، وذلك لتطوير التعليم العالي باستخدام معايير قياس تتماشى مع المعايير الدولية. وعملت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها إلى إجراء تقييم موضوعي للجامعات الأردنية من خلال

وصف دقيق لنقاط القوة ومجالات التحسين، بحيث تساعد نتائجه في توجيه الإمكانات المتاحة في مؤسسات التعليم العالي الاردنية لتعمل بكفاءة عالية تحفز معها البرامج الأكاديمية وترتقي بجودتها، وتعزز قدرتها على التميّز محلياً واقليمياً. إضافة إلى نشر ثقافة الجودة والتصنيف لدى الجامعات والعاملين فيها.

وقد أصبح تميّز الجامعات وسمو تنافسيتها عالمياً مطلباً وطنياً في الأردن، ذلك لأن المخرجات الكمية من الخريجين من الجامعات الأردنية يفوق بأضعاف كثيرة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل، مثلما يفوق كذلك الطلب الخارجي (المتراجع أصلاً) على العمالة الأردنية. لذا فلا بد من تبني آليات لرفع سوية مخرجات التعليم العالي وزيادة قدراتها التنافسية، بحيث يصبح تسويق تلك المخرجات خارجياً أحد مؤشرات التنافسية والتميّز.

يعتبر قطاعي التعليم والصحة من القطاعات الخدمية الأساسية التي يهتم الأردن برعايتها ومحاولة تطوير وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الرسمية والخاصة العاملة في هذين القطاعين.

من هنا، تأتي هذه الدراسة لتوضيح واقع تنافسية الجامعات الأردنية بالمقارنة بالجامعات العالمية التي حققت سبقاً في ذلك، وكذلك لتقديم إسهام في كيفية الارتقاء بمستوى تلك التنافسية. وبالذات الجامعات الرسمية والخاصة التي تمنح درجة البكالوريوس فما فوق حيث أن الجامعات الأردنية والكليات الجامعية والمعاهد التي تمنح درجة البكالوريوس فما فوق والتي يبلغ عدد هذه المؤسسات 36 مؤسسة تعليمية تضطلع بدور هام في دعم الاقتصاد الأردني. كما تساهم الجامعات الأردنية في البحث العلمي وفي الابتكار والإبداع مما سينعكس على التنمية بشكل عام وعلى تنمية الموارد البشرية بشكل خاص وقد افرد تقرير التنافسية العالمي محورا للتعليم العالي والتدريب نظرا للدور الهام للتعليم العالي والتدريب الذي يحظى باهتمام عالمي من وجهة نظر رفد أسواق العمل بالكفاءات البشرية والمؤهلة والمدربة. وقد جاءت هذه الدراسة لتحديد العوامل التي تؤثر على الميزة التنافسية للجامعات الاردنية وكيفية تحفيز هذه الجامعات للولوج في المنافسة العالمية وتحقيق مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية من خلال زيادة القدرة التنافسية لجامعاتنا، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التركيز على جودة التعليم.

مشكلة الدراسة:

شهدت مؤسسات التعليم العالي في العقود الثلاثة الأخيرة تحولاً كبيراً في أدوارها الثلاثة؛ التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، حيث جاءت تلك التحولات إستجابة للتغيرات التي شهدها العالم في بنيته السياسية والاقتصادية والتعليمية، حيث أصبح التنافس في نوعية التعليم ومخرجاته في كل الدول إستجابة للتحولات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية العالمية وفي الأسواق المختلفة، وفي مقدمتها سوق العمل ومتطلباته المتجددة من رأس المال البشري في زمن التطور التقني المتسارع. لذا فقد بات لزاماً على الجامعات تطوير أدائها المؤسسي بالتركيز على إنتاج المعرفة وتوفير البيئة المتميزة والملائمة لعمليتي التعليم والتعلّم والتأكيد على تعزيز ودعم البحث العلمي التطبيقي الذي يساهم في التنمية المجتمعية المستدامة.

وفي الأردن وبالرغم من أن قطاع التعليم العالي قد قطع شوطاً مهماً نحو العالمية، إلاّ أن التصنيفات العالمية لتنافسية الجامعات تشير إلى تواضع مكانة مؤسسات التعليم العالي الأردنية بين مثيلاتها العالمية، وقد يُعزى ذلك إلى تواضع الإمكانيات الذاتية للجامعات، سواء أكانت مادية، أم بشرية، وهو ما أفضى إلى تواضع نسبة اتقان الطلبة الخريجين لبعض المعارف والمهارات، وتراجع في جودة الخريجين متزامناً ذلك مع تراجع الطلب عليهم في أسواق العمل داخل المملكة وخارجها، وهذا يثير تساؤلاً مهماً حول جدوى الزخم المتسارع للاستثمار بالتعليم العالي في الأردن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى صياغة مقترح يضمن تحقيق ميزة تنافسية للجامعات الاردنية، وتفصيلا على النحو التالي:

1. استعراض الموقع التنافسي للأردن عالميا من خلال ترتيبه في تقرير التنافسية العالمية؛
2. تحليل العوامل التي تؤثر في المقدرة التنافسية للجامعات الأردنية باستخدام نموذج ماسة بورتر (Porter's Diamond).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بما ستضيفه من الناحيتين النظرية والتطبيقية؛

الأهمية النظرية: وتكمن في التأصيل النظري لمفهوم التنافسية بكافة أبعادها وبواعثها والعوامل المؤثرة فيها، وطرق قياسها، وخاصة في سياق مؤسسات التعليم العالي في الأردن. حيث ستسلط الدراسة الضوء على أهمية تعزيز الجامعات لقدرتها التنافسية، كونها باتت محوراً أساسيا في التنافسية العالمية، ومؤشراً مهما للمكانة التنافسية لأي دولة.

الأهمية التطبيقية: وتتثمل بإلقاء الضوء على القدرة التنافسية للجامعات الأردنية، وكذلك بتقديم مقترح عملي قابل للتنفيذ بهدف تعزيز تنافسية الجامعات الاردنية وتصنيفها عالميا، وذلك من خلال تقديم بعض النتائج والتوصيات لصانعي القرار والمجالس المختصة لإطلاق سياسة لتحقيق ذلك، حيث أن تنافسية الجامعات الأردنية وغيرها من الجامعات ذات علاقة تبادلية مع ترتيبها في التصنيفات العالمية (Sannikova, et al., 2021)، (Ebzeeva, et al., 2022). ويضيف إلى أهمية الدراسة انها ستوفر توصيات يمكن أن تساعد صناع القرار لتطوير السياسات التعليمية وتعزيز مكانة الجامعات الأردنية على الصعيدين المحلي والدولي.

منهجية الدراسة:

أ. هدفت هذه الدراسة إلى:

- فهم القوى التنافسية التي تؤثر على الجامعات الأردنية من خلال تطبيق نموذج بورتر (القوى الخمس).
- تحليل العوامل التي تؤثر على التنافسية في الجامعات الأردنية باستخدام البيانات الثانوية المتوفرة.

ب. شملت عينة الدراسة مجتمع الدراسة بأسره، إذ احتوت على 29 جامعة كانت البيانات اللازمة لهذه الدراسة مكتملة لديها، منها 10 جامعات حكومية.

ت. استندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على البيانات الثانوية، وهو إحد المناهج البحثية التي تهدف إلى تحليل البيانات المتاحة والمتوفرة في مصادر ثانوية محددة، مثل التقارير الحكومية، والدراسات السابقة، والمقالات البحثية، والبيانات المنشورة في المجلات الأكاديمية. وفي دراستنا هذه "تحليل تنافسية الجامعات الأردنية باستخدام نموذج بورتر"، فتهدف

إلى دراسة العوامل المؤثرة في التنافس بين الجامعات في الأردن من خلال فحص وتحليل البيانات المتوفرة عن السوق الأكاديمي المحلي.

ث. مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على بيانات صادرة عن الجامعات الأردنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمـــــان جودتها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهـــا من المصادر المحلية. كما أفادت الدراســة من البيانات التي أصدرتهـــا بعض الجامعات العالمية، ومنظمة اليونسكو، والمنتدى الاقتصادي العالمـــي، والبنك الدولي، وغيرها. أمـــا التصنيفات الجامعية العالمية التي تقدم بيانات وتقارير عن ترتيب الجامعات الأردنية ضمن التصنيفات العالمية؛ فكانت من المصـــــادر التالية: QS World University Rankings وTimes Higher Education.

ج. ستستخدم الدراسة نموذج بورتر لتحليل تنافسية الجامعات، ويساعد الجامعات على التحليل العميق لبيئة التنافس واختيار الاستراتيجيات الأنسب لتحسين موقعها في السوق الأكاديمي. وهو نموذج ذو أهمية كبيرة لعدة أسباب، منها:

1. قدرته على تحليل القوى التنافسية: يعتمد نموذج بورتر على تحليل خمس قوى تنافسية تؤثر على أي صناعة أو مؤسسة، وهذه القوى تشمل:
   - تهديد الداخلين الجدد: مدى سهولة دخول جامعات جديدة إلى السوق الأكاديمي.
   - تهديد البدائل: البدائل التي قد تقدمها المؤسسات التعليمية الأخرى أو الأنماط التعليمية المختلفة.
   - قوة الموردين: تشمل تأثير الأساتذة والمصادر التعليمية والمرافق.
   - قوة العملاء: تأثير الطلاب كعملاء واختيارهم بين الجامعات.
   - التنافس بين الشركات الحالية: يشير إلى مدى المنافسة بين الجامعات القائمة في نفس السوق.
2. تحديد العوامل المؤثرة في التنافسية: يساعد نموذج بورتر الجامعات على تحديد العوامل التي تؤثر في قدرتها على المنافسة محليًا وعالميًا، مثل جودة التعليم، والسمعة الأكاديمية، والموارد المالية، والتعاون الدولي، والابتكار في البرامج الأكاديمية.

3. تقديم استراتيجيات تحسين التنافسية: من خلال تحليل القوى الخمس، يمكن للجامعات تحديد استراتيجيات لتقوية موقعها التنافسي. على سبيل المثال، قد تركز الجامعات على تحسين جودة التعليم، تعزيز البحث العلمي، أو توفير برامج تعليمية متميزة تجذب الطلاب الدوليين.

4. توجيه السياسات الأكاديمية والإدارية: باستخدام نموذج بورتر، يمكن للجامعات صياغة سياسات أكاديمية وإدارية تهدف إلى تحسين الجودة وتقليل التكاليف، ما يساعد على زيادة التنافسية وتعزيز الاستدامة المالية.

5. استشراف المستقبل في بيئة تعليمية متغيرة: بالنظر إلى التغيرات المستمرة في التعليم العالي (مثل التوسع في التعليم الإلكتروني، والتغيرات في الطلب على البرامج الأكاديمية)، يوفر نموذج بورتر إطارًا لفهم الاتجاهات المستقبلية والتخطيط لمواجهة التحديات القادمة.

ح. تحليل البيانات في بعدين إثنين، هما:

- تشخيص الوضع القائم في الجامعات: بعد جمع البيانات، يمكن تحليل وتصنيف الجامعات الأردنية بناءً على قدرتها التنافسية في مختلف القوى التي طرحها نموذج بورتر.
- الترتيب الدولي للجامعات: مقارنة الجامعات الأردنية مع بعضها البعض وفقًا للتصنيفات الدولية.

خ. التوصل إلى نتائج وتوصيات من خلال:

- التقييم الكمي والنوعي: من خلال تحليل البيانات الثانوية، سيتم تحديد ما إذا كانت الجامعات الأردنية تواجه تحديات في التنافسية بناءً على القوى الخمس.
- التوصيات الاستراتيجية: بناءً على التحليل، سيتم اقتراح استراتيجيات لتحسين تنافسية الجامعات الأردنية.

الدراسات السابقة:

تطرق عدد من الباحثين إلى دراسة التنافسية في قطاع التعليم العالي، إلا أن البحث في محددات المقدرة التنافسية للجامعات الأردنية كان محدودا. فقد هدفت دراسة (Lukianenko, et al., 2022) عن دور الجامعات في اقتصاد المعرفة، إلى نمذجة تصميم القدرة التنافسية للجامعات. وأكدت إلى أن الجامعات تلعب دورًا رئيساً في توليد ونشر الابتكارات، حيث

يتجمع رأس المال الفكري العالمي. وأوضحت الدراسة بأن الجامعات أصبحت محركات للتحول الرقمي في العلم والأعمال والدول والمجتمع ككل. وفي إطار النماذج الحديثة للتنمية، القائمة على التعميم للاتجاهات النظرية المعاصرة، سلطت الدراسة الضوء على المشاكل العلمية والعملية، فضلاً عن آفاق تطوير الجامعات، وعلى كيفية الكشف عن المقدمات والضرورات والعوامل التي تحدد تنافسيتها. وركزت الدراسة أيضًا على نمذجة معايير تنافسية الجامعات مع تجميع الدول استنادًا إلى خرائط كوهنن وتقييم مستوى أهمية المعايير الطبيعية. كما تم اقتراح التصميم التنظيمي لنموذج تنافسي للجامعة وكذلك العوامل الأساسية لنجاحها في نظام العلوم المفتوحة والتعليم والابتكار. أوصت الدراسة بأن تأخذ طرائق السلوك الابتكاري للشركات والجامعات والمنظمات الأخرى في الحسبان الحاجة للعمل في ظروف الاضطرابات السياسية والسوقية والاجتماعية، ما يستدعي توليد أفكار غير تقليدية، واستراتيجيات مفاهيمية، ونماذج وسلوكيات جديدة بشكل مستمر.

أما دراسة (Ebzeeva, et al., 2022) عن التصنيفات الدولية والقدرة التنافسية للجامعات في الفضاء التعليمي العالمي، اعتبرت الدراسة تصنيفات الجامعات الدولية ظاهرة حديثة نسبيًا في المجال التعليمي العالمي، ومع ذلك، أصبحت على مر السنوات أداة موثوقة لتقييم فعالية عمل الجامعات. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير موقع مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الدولية على مستوى تنافسيتها. استنادًا إلى تحليل الأدبيات العلمية، حددت الدراسة التصنيفات الدولية. وبالاعتماد على مسح خبراء شمل 64 ممثلًا من إدارة الجامعات الروسية، تم تحديد المزايا التنافسية للجامعات، تم تمييز التصنيفات الجامعية الدولية الأكثر شيوعًا. إذ تعتبر التصنيفات الدولية أداة معقدة لتقييم تنافسية الجامعات. أكدت نتائج الدراسة أهمية التصنيفات الجامعية الدولية كأداة لبناء التسلسل الهرمي الأكاديمي في الفضاء التعليمي العالمي وتقييم جودة التعليم الجامعي. نظرًا لأن تنوع المناهج المتمثلة في المؤشرات الرئيسة للتصنيفات أمر لا يمكن إنكاره. وانتهت الدراسة إلى أن هناك نماذجاً مختلفة لتقييم جودة التعليم الجامعي بناءً على التصانيف الدولية. أوصت الدراسة بأن يكون أحد مجالات البحث المستقبلية هو تحليل تصنيفات الجامعات الروسية ومدى توافقها مع المعايير الدولية لتقييم جودة التعليم العالي.

كما توصل (Tannous & Harahsheh, 2020) إلى أن البحث العلمي والابتكار والتمويل والسمعة الأكاديمية والقدرة على جذب الطلبة وتكنولوجيا التعليم هي أكثر مجالات يجب على الجامعات الأردنية الاستثمار فيها حتى تحقق الميزة التنافسية، بالإضافة إلى المجالات أعلاه فقد أضاف الباحثان أيضا طرح برامج ذات تخصصات حديثة بالإضافة إلى طرق التدريس الإلكتروني

وتطوير البنية التحتية في الجامعات وجذب أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءة. كما أضاف الباحثان أن الاستقلال المالي الوضع المالي المستقر والدائم للجامعات كل هذه العوامل سوف تسمح لمؤسسات التعليم العالي تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق مراتب عليا في التصنيفات العالمية.

وفي دراسة (محمد، 2019)، حاولت الدراسة تطوير منظور مقترح لتعزيز أخلاقيات العمل من أجل تعزيز التنافسية في الجامعات المصرية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وحاولت الإجابة على عدة أسئلة تعلقت بالإطار المفاهيمي للتنافسية في الجامعات، والمشاكل الرئيسة التي تواجه الجامعات المصرية والتي تمنعها من تحقيق التنافسية، وأهم ملامح مفهوم أخلاقيات العمل، وكيفية تعزيز أخلاقيات العمل في الجامعات المصرية لتعزيز تنافسيتها. حيث قدم الباحث في نهاية الدراسة، منظورًا مقترحًا لإرساء أخلاقيات العمل من أجل تعزيز التنافسية في الجامعات المصرية، شمل ما يلي: القوانين والتشريعات، المساءلة، التحفيز، التوعية، تقييم الأداء، المشاركة، تحسين بيئة العمل وتعظيم قيم النزاهة والشفافية، التدريب، وإدارة الموارد البشرية.

وجاءت دراسة (Bilevičiūtė, et al., 2019) استجابةً للاتجاهات العالمية الحديثة في مجال التعليم العالي والدراسات، إذ برزت الحاجة إلى إصلاحات كبيرة لمساعدة التعليم العالي الأوروبي على التنافس بنجاح في ظل ظروف العولمة والاقتصاد المعتمد على المعرفة. هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك اختلاف بين الاتجاهات العامة للتعليم العالي في ليتوانيا والاتجاهات التي لوحظت في جامعة ميكولاس روميريس. استخدمت الدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى أن استخدام أساليب إدارة الابتكار الحديثة ساعدت الجامعة على البقاء في ظروف المنافسة الشديدة الذي تزامنت مع تقليص التمويل الحكومي. أكدت الدراسة على اهمية أن تعتمد إدارة الجامعات على التعاون مع المجتمع، واستقلالية الوحدات الأكاديمية، وزيادة الكفاءة والاستقرار المالي.

أما دراسة (الشيبة، 2018)، فقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المسؤولين على التعليم ومؤسساته بإعداد الآليات والوسائل والأدوات الهادفة إلى تطبيق الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم لمعالجة قضاياه ومشكلاته ومواجهة التحديات الكثيرة التي يتسم بها القرن الحادي والعشرين.

وتوصّل (الشلبي، 2018) إلى أنه من الضروري أن تمتلك الجامعات الميزات التنافسية التي تحفظ لها بقائها في السوق التعليمي التنافسي المحلي والعالمي لأن الجامعات لم تعد تعيش بمعزل عن العالم الخارجي وما أفرزته العولمة من تحديات محلية وعالمية، ولابد من وجود منهجية التخطيط

لضمان تحقيق الرؤى والأهداف المنشودة وإجراء عملية تطوير شاملة لنظام التعليم العالي، وتطوير خطة مستقبلية، وبناء قواعد معلومات وبيانات حديثة ومتكاملة، ورفع كفاءة النظام التعليمي والكفاءة الداخلية والموائمة الخارجية من أجل تحقيق التميز في الجامعات.

وفي دراسة (Supe, et al., 2018) التي هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر على تنافسية مؤسسات التعليم العالي بإستخدام نموذج بورتر؛ توصل الباحث إلى أن تنافسية مؤسسات التعليم العالي تتأثر بالعوامل الداخلية التي تتكون من البيئة الداخلية لمؤسسة التعليم العالي وهي (المواد، والمالية، والموظفين، والبنية التحتية، والموارد الداخلية الأخرى) والعوامل الخارجية التي تتكون من البيئة الخارجية التي تشكلها (الطلاب والمجتمع ككل) وتأثر البيئة الكلية بالسياسات الوطنية (العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والعلمية والتقنية) والبيئة الكلية المتأثرة بسياسة الدولة ؛ كما أن تحليل العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة أمر مهم لخلق مزايا تنافسية في مؤسسة التعليم العالي.

وتطرقت دراسة (Kireeva, et al., 2018) التي هدفت إلى تحليل تنافسية مؤسسات التعليم العالي وريادة الاعمال الاكاديمية واستخدمت نموذج بورتر؛ إلى أن تنظيم المشاريع الأكاديمية يسمح بتحقيق مستوى عاليا من القدرة التنافسية والحفاظ عليها من خلال وضع استراتيجية تنموية وتطوير البنية التحتية مع إمكانات عالية للتعلم، وجمع الأموال للحفاظ على تطوير أنشطتها الأساسية المتضررة من ريادة الأعمال الأكاديمية لتحقق مؤسسة التعليم العالي مناصب عالية في التصنيف التعليمي العالمي.

كما بيّنت دراسة (Dimitrova & Dimitrova, 2017) التي هدفت إلى تحليل تنافسية الجامعات وقدرات القياس واستخدمت نموذج بورتر، أن الوضع الذي تعمل فيه مؤسسات التعليم العالي في بلغاريا يتميز بتجاوز توريد الخدمات التعليمية وتفاقم العلاقات التنافسية، وأن الانخفاض الكبير في عدد الطلاب في السنوات الثلاث الأخيرة يجعل مؤسسات التعليم العالي في بلغاريا تواجه تحديًا في السعي لخلق مزايا تنافسية خاصة بها.

في حين توصلت دراسة (Knyrik, et al., 2017) إلى أن تطبيق النهج المقترح والنموذج المتقدم يجعل من الممكن تحسين فعالية تقييم المركز التنافسي للجامعة في سوق الخدمات التعليمية على أساس تحليل أثر مؤشرات القدرة التنافسية على بعضها البعض، كما ينبغي توجيه المزيد من البحوث إلى إجراء تجارب على نموذج المحاكاة المقترح لتحليل عواقب القرارات الإدارية.

كما توصل (العياصرة وطناش، 2017) إلى توصية بتبني مفاهيم إدارية معاصرة في إدارة الجامعات الأردنية الحكومية مثل: إدارة الجودة الشاملة، وإدارة المعرفة، وهندسة إدارة العمليات من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعات وهي التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وزيادة تنافسية الجامعات.

وبيّنت دراسة (جابر وخيرت، 2017) أنه لتطبيق مدخل إدارة الأقطاب بالجامعات المصرية لتحسين قدرتها التنافسية، ينبغي على الجامعات الاهتمام بتدريب القادة العاملين في المؤسسة الجامعية على كيفية التعامل مع إدارة الأقطاب، بداية من كيفية تعرفها وتحديدها، والتمييز بين إدارة الأقطاب وبين حل المشكلات، وكيفية رسم الخريطة القطنية، والخروج بخطوات إجرائية للتنفيذ، وتمكين الأعضاء الإداريين والأكاديميين من المهارات المختلفة المتعلقة بإدارة الأقطاب مثل الاستماع الفعال، والقدرة على الإقناع وصنع القرار، والاتصال والحوار، والعمل ضمن الفريق، وفن الإدارة والتفاوض.

وأوصت دراسة (أكبر، 2017) بضرورة ترسيخ قيم الميزة التنافسية لدى العاملين بالمؤسسات التعليمية، وتدعيم السلوك المتميز وتأكيد الميزة التنافسية من خلال تخفيض عدد اللوائح والقوانين المقيدة للأداء المتميز، بالإضافة إلى احترام الذات والثقة المتبادلة بين المدير والعاملين معه.

كما أوصى (الديحاني، 2017) إلى تحديد دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق الميزة التنافسية في جامعة الكويت من خلال توكيد مفهوم الميزة التنافسية، وتطوير الأداء التدريسي، وتطوير البحوث العلمية، وتطوير خدمة المجتمع، وتطوير الموارد البشرية، وتطوير مجال التكنولوجيا، وتطوير إنتاج المعرفة، بالإضافة إلى بناء رؤية مستقبلية لتطوير النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت بوصفه مدخلاً لتحقيق الميزة التنافسية في تلك الجامعة.

وفي دراسة (الحوت وآخرون، 2016)، أوصى الباحثون بتحليل عوامل زيادة حدة التنافسية بين الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى تحديد هذه العوامل في: العولمة وتدويل التعليم الجامعي، واقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، ودور التعليم في دعم تنافسية الدول، واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، وظهور التصنيفات العالمية للجامعات، والمشروعات التنافسية.

وأوصت دراسة (الكرد، 2016) بضرورة أن تولي إدارة الكليات التقنية كلاً من الذكاء العقلاني والعاطفي اهتماماً أكبر من خلال تعزيز وحث العاملين في الوظائف الإشراقية على استخدام

مهاراتهم المنطقية والتحليلية إلى جانب الوجدانية في عملهم، وذلك لتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتسعى الكليات التقنية لتنمية قدراتها التنافسية للارتقاء بنوعية وكفاءة تلك الكليات.

وقد بيّنت دراسة (عبد الغفور، 2015) إلى أن الجامعات تعمل على توفير متطلبات إدارة المعرفة في مجموعة من الأبعاد، كانت كما يلي على الترتيب؛ القوى البشرية بنسبة (73.09%)، الثقافة التنظيمية بنسبة (72.31%)، تكنولوجيا المعلومات بنسبة (71.40%)، والقيادة التنظيمية بنسبة (68.93%)، بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين متطلبات إدارة المعرفة والميزة التنافسية. وأوصت الدراسة بضرورة حث إدارة الجامعات على السعي إلى تسهيل التواصل مع الطلبة لتبادل الأفكار والإسهام في الوصول للمعرفة، وأن تتقبل النقد البناء للارتقاء بالجامعة. كما أوصت الدراسة بضرورة تفهم الجامعات للظروف المالية للطلبة لأن ذلك سيكسبها ميزة تنافسية خاصة وأن ظروف الطلبة صعبة.

وأوصت دراسة (العتيبي، (2015/2014) بضرورة توجيه الاهتمام في المرحلة المقبلة إلى تنمية موارد الجامعات السعودية من خلال تنمية صادراتها التعليمية والمجتمعية والبحثية في الأسواق الخارجية، ومن ثم تشكل الدراسات العليا ببرامجها المتنوعة المهنية والأكاديمية مجالاً واسعاً لتنمية تلك الصادرات، بالإضافة إلى تفعيل الهيكل التنظيمي في الكليات والجامعات ووزارة التعليم لإدارة تسويق برامج الدراسات العليا في الأسواق.

وقد عرّفت دراسة (راضي، 2012) الميزة التنافسية في التعليم الجامعي بأنها قدرة الجامعة على تقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة، وهذا ينعكس بدوره على سمعة الجامعة الأكاديمية ومستوى الخريجين مما يحسن من مرتبة الجامعات عالميا ويزيد من قدرتها التنافسية، كما أن تحسين نوعية خدمة المجتمع يزيد من ثقة المجتمع في الجامعة ويجذب عدداً أكبر من الطلبة.

واقترحت دراسة (Gedranovich & Hedranovich, 2010) أن القدرة التنافسية لمؤسسة التعليم العالي في الأجل الطويل ترتبط ارتباطا وثيقا جدا بأدائها، فهو يسمح بتطبيق تحليل DEA لقياس مؤشرات القدرة التنافسية على عكس الأساليب القائمة على الالتواء الخطي المرجح، كما يسمح هذا النهج بتقييم مدى فعالية استخدام المؤسسات التعليمية لمواردها لتحقيق الأهداف. ويقترح الباحثين استخدام مكافئات التفرغ لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، ومساحة إجمالية من مرافق التدريس والمختبرات والنفقات على رواتب أعضاء هيئة التدريس، وشراء المعدات وصيانة مجموعة المكتبة.

وتناولت دراسة (Tirronen & Nokkala, 2009) الأدوات الاستراتيجية التي تُستخدم لتعزيز القدرة التنافسية للجامعات الفنلندية في سياق العولمة والتدويل والتجاريّة في البحث والتعليم. حيث حقق النظام التعليمي العالي الفنلندي إصلاحا سياسيا كبيرا هدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للجامعات الفنلندية من خلال التنمية الهيكلية. وركزت هذه الدراسة بشكل خاص على ثلاثة موضوعات للتنمية الهيكلية: التعاون المؤسسي والاندماجات بين الجامعات؛ التدرج والتمايز؛ والتغيرات في الحوكمة والقيادة، واستخدمت ثلاثة مشاريع كانت قيد التنفيذ كأمثلة توضيحية.

أما دراسة (Grewal, et al., 2008)، فقد اعتبرت أن هناك علاقة وثيقة بين تصنيف الجامعات وبين قدرتها على المنافسة محليا وعالميا، وانه مع تزايد اهمية تأثير تصنيفات الجامعات، تقوم إدارة الجامعات بتطوير استراتيجيات لتحسين تصنيفاتها. ومن اجل فهم أفضل لهذا التنافس على التصنيف، قدمت الدراسة نموذجا لوجيتيا فئويا (an adjacent category logit model) لمعالجة الطبيعة المحلية للتنافس على التصنيف، وشمل التصنيف المتأخر كمتغير مستقل لاحتساب ثبات التصنيف. من خلال معايرة النموذج باستخدام بيانات من تقرير "يو إس نيوز" و "وورلد ريبورت" (U.S. News and World Report) من 1999 إلى 2006. اظهرت النتائج أهمية الاستمرارية في التصنيف وتحديد التفاعلات المهمة بين خصائص الجامعات والتصنيف المتأخر. ما يوفر رؤى حول تأثير استراتيجية الجامعة على تصنيفها، وبالتالي قدرتها على المنافسة في قطاع التعليم العالي.

تتميز هذه الدراسة بتطبيق نموذج بورتر في سياق أكاديمي محلي (الجامعات الأردنية)، وتقديم تحليل متعمق وموجه نحو فهم التحديات والفرص التي تواجهها هذه الجامعات في ظل القوى التنافسية المختلفة. وبرغم ان الكثير من الدراسات ركزت على تطبيق نموذج بورتر في سياقات دولية لمؤسسات التعليم العالي، أو على مستوى قطاعات اقتصادية بعينها؛ تتميز هذه الدراسة بتطبيق هذا النموذج على الجامعات الأردنية، ما يتيح تشخيصًا دقيقًا لكيفية تأثير القوى التنافسية في البيئة التعليمية المحلية. كما أن هذه الدراسة وبناء على تحليل القوى التنافسية ستوفر استنتاجات وتوصيات مباشرة قابلة للتطبيق في الجامعات الأردنية. الدراسة تجمع بين نموذج عالمي في الإدارة والاقتصاد (نموذج بورتر) وبين التطبيق المحلي، ما يساهم في بناء قاعدة معرفية وفهم معمق لواقع الجامعات الأردنية وكيفية مواجهتها لتحديات التنافس العالمي.

الإطار النظري:

أولاً: تنافسية الجامعات

إن القدرة التنافسية للجامعات هي نتيجة تفاعل معقد بين عدة محددات، تبدأ من جودة التعليم والبحث العلمي وصولاً إلى السمعة الأكاديمية والشراكات الدولية. هذه العوامل تؤثر في تصنيف الجامعات على مستوى العالم، كما أن تحسين هذه المحددات يسهم بشكل كبير في تعزيز المكانة العالمية للجامعات. وتُعتبر القدرة التنافسية للجامعات من العوامل الأساسية التي تحدد مكانة الجامعات على الصعيدين المحلي والدولي. وتعتمد هذه القدرة على عدة عوامل مترابطة تؤثر في تصنيف الجامعات عالميًا، مثل قدرتها على جذب الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والشركاء الأكاديميين والصناعيين. ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى مجموعة من الأبعاد الرئيسة:

1. جودة التعليم والمناهج الأكاديمية

تُعد جودة التعليم أحد أهم العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية للجامعات. وتشمل جودة المناهج الدراسية، وطرائق التدريس، والتفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وفاعلية عملية التقييم. وتعتمد جودة التعليم على عوامل عده، أهمها: التنوع والحداثة في البرامج الدراسية، وتحديث المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، واستخدام تقنيات التعليم الحديثة (مثل التعليم عن بُعد والتعلم المعتمد على التقنية) (Ibad, 2024).

2. البحث العلمي والإبداع

يعتبر البحث العلمي أحد المقاييس الأساسية لتقييم الجامعات، فكلما كانت الجامعة أكثر إنتاجًا للبحوث ذات التأثير العالي، كانت مكانتها أعلى في التصنيفات العالمية وفي هذا الإطار، فإن ثمة مؤشرات تتعلق بدور البحث العلمي والإبداع في تعزيز تنافسية الجامعات، كعدد الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، وتأثير الأبحاث في المجتمع الأكاديمي والمجالات التطبيقية، ومدى شراكات البحث بين الجامعات والصناعات (Meek, et al., 2009).

الهيئة التدريسية:

تُعد جودة أعضاء هيئة التدريس مؤشرًا رئيسا في القدرة التنافسية للجامعات. تتمثل معايير الجودة في درجة تأهيل الأساتذة، وخبراتهم الأكاديمية والعملية، ومدى قدرتهم على جذب التمويل البحثي.

3. التمويل والمصادر المالية

تعتبر المصادر المالية أحد الركائز التي تُحدد قدرة الجامعة على تحسين مستوى التعليم وتوسيع آفاقها البحثية والخدمية. إذ يشمل ذلك التمويل الحكومي، والتبرعات، والمنح البحثية. غير أن تلك المصادر مرهونة بحجم الميزانية السنوية المخصصة للبحث والتعليم، والتمويل الحكومي والخاص للبرامج الأكاديمية، والقدرة على جذب المنح والتمويلات الخارجية (Salmi, 2009).

4. البنية التحتية والمرافق الجامعية

تعتمد القدرة التنافسية للجامعة على جودة بنيتها التحتية التي تشمل المباني، والمختبرات، والمكتبات الرقمية، والتقانات الحديثة، المرافق الرياضية والترفيهية عالية الجودة. ما يساهم بشكل مباشر في تحسين تجربة الطالب والمدرس (Bastedo & Bowman, 2017).

5. السمعة الأكاديمية والتصنيفات العالمية

تلعب السمعة الأكاديمية دورًا بارزًا في تعزيز قدرة الجامعة على التنافس في السوق الأكاديمي العالمي. إذ تعد التصنيفات العالمية للجامعات مقياسًا معترفًا به لتقييم سمعة الجامعات. وما يدل على ذلك تصنيف الجامعة في مؤسسات التصنيف العالمية مثل QS، و World University Rankingsو Times Higher Education، و مشاركة الجامعة في الشبكات الأكاديمية العالمية، وحضور الجامعة في الفعاليات الأكاديمية والمؤتمرات الدولية.

6. الروابط الدولية والشراكات

تعد الشراكات الأكاديمية مع الجامعات الدولية والمؤسسات البحثية عنصراً حيوياً في تعزيز القدرة التنافسية للجامعة، وتقيّم تلك الشراكات في العادة بعدد ونوعية الاتفاقيات والشراكات مع الجامعات الأجنبية، وبالتبادل الطلابي والتعاون الأكاديمي، وبالبرامج المشتركة في التعليم والبحث (Sutton, et al., 2012).

7. القدرة على التوظيف والتطوير المهني

إن الجامعات التي تساعد خريجيها على الحصول على وظائف وتقديم برامج تدريبية متقدمة تضمن بقاءها في موقع متقدم التصنيفات التنافسية، وفي سبيل ذلك لا بد للجامعات من تأسيس شبكة قوية للخريجين تكون مؤثرة في سوق العمل، وإطلاق برامج التدريب والتوظيف التي تقدمها

الجامعة، وتعزيز التعاون مع الشـــركات والمؤســسات لتنظيم فرص التدريب والعمل (Tomlinson, 2007).

ثانياً: نموذج ماسة بورتر وتنافسية الجامعات

هو نموذج طوره مايكل بورتر في كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم" (1990)، هو إطار يستخدم لتحليل الميزة التنافسية للبلدان والصناعات. يركز النموذج على العوامل التي تساعد الدول على تطوير صناعاتها وتحقيق تفوق تنافسي عالمي. يتألف النموذج من أربعة محددات رئيسية تساهم في تحفيز القدرة التنافسية على المستوى الوطني والعالمي. هذه المحددات هي: العوامل الإنتاجية، والطلب المحلي، والاستراتيجية والهيكل والمنافسة داخل الصناعة، والتأثيرات الخارجية مثل الحكومة والظروف غير المتوقعة. وتتمثل العلاقة بين هذه العوامل في هيكل ماسة يشير إلى التفاعل بينها.

1. عوامل الإنتاجية (Factors of Production)

عوامل الإنتاجية هي الموارد المتاحة في البلد والتي يمكن استخدامها في الإنتاج الصناعي. تتضمن هذه العوامل: الموارد الطبيعية :مثل الأرض، المعادن، أو المياه. والموارد البشرية :مثل التعليم والمهارات. والبنية التحتية :مثل شبكات النقل والمرافق العامة. والتكنولوجيا :توافر التقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في الصناعات.

تعتمد قدرة الجامعات على التنافس على تطوير هذه العوامـــــل المحلية وزيادة الإنتاجية والكفاءة. وبالمقارنة مع الموارد الطبيعية، يُعتبر التعليم والتدريب وتطوير التكنولوجيا أحد العوامل الأساسية التي تدفع الدول إلى التميز في الصناعات عالـــية التكنولوجيا (Porter, 1990)، (Helfat & Peteraf, 2003)

2. الشروط الخاصة بالطلب المحلي (Demand Conditions)

تشير الشروط الخاصة بالطلب المحلي إلى طبيعة الطلب في السوق المحلية على الخدمات التعليمية، إذ تكون الجامعات في حاجة مستمرة للابتكار وتحسين الجودة لتلبية متطلبات ضمان جودة التعليم. ويعتمد ذلك عدة عوامل، منها: حجم الطلب، وتطور توقعات المستهلكين، ومدى تطور أسواق المنتجات المحلية. فكلما كان الطلب في السوق المحلية أكثر تعقيدًا وديناميكية، كان ذلك دافعًا للجامعات المحلية لتطوير منتجات مبتكرة. وهذه العوامل تساعد في بناء قاعدة قوية من

مؤسسات التعليم العالي التي تستطيع التوسع والتنافس في الأسواق العالمية (Porter, 1990) (Christensen, et al., 2003).

3. استراتيجية وهيكل الصناعة والمنافسة داخلها (Firm Strategy, Structure, and Rivalry)

يتعلق هذا العنصر بكيفية هيكلة الجامعات، واستراتيجياتها، وطبيعة المنافسة في السوق المحلية. حيث تؤدي المنافسة داخل البلد إلى تحفيز الجامعات على تحسين عملياتها وتعزيز قدرتها على الابتكار. وتشمل العوامل التي تؤثر في هذا العنصر: الهيكل التنظيمي للجامعة، واستراتيجيات الجامعات لتوسيع الأسواق وتحقيق الريادة، وشدة المنافسة داخل السوق. وكلما كانت المنافسة أكبر داخل السوق، كانت الشركات أكثر قدرة على الابتكار وتحقيق الكفاءة والتميز. إذ توفر المنافسة بيئة محفزة لتحسين الأداء في جميع جوانب العمل (Rumelt, 2005).

4. التأثيرات الخارجية (Government and Chance)

تشمل العوامل الخارجية تأثيرات الحكومة على السياسات الاقتصادية والتنظيمات التي تؤثر في الشركات. كما تشمل التأثيرات غير المتوقعة مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية التي قد تخلق فرصًا أو تهديدات. أما العناصر التي تدخل ضمن هذا البعد، فهي:

- السياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة، الضرائب، ودعم الابتكار.
- الأزمات الاقتصادية أو التحولات الجيوسياسية.
- الظروف الطبيعية التي تؤثر على الصناعات.

حيث يؤثر الدور الحكومي على تشجيع الابتكار وتنظيم البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركات. كذلك، قد تساعد الحكومة في تطوير بيئة تشريعية تسهل النمو وتحفز على البحث والتطوير.

تتفاعل هذه العوامل الأربعة بشكل معقد حيث تدعم بعضها بعضا وتؤثر في قدرتها على خلق ميزة تنافسية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الطلب المحلي المتطور إلى تحفيز المؤسسات المحلية على تحسين العوامل الإنتاجية (مثل التدريب والابتكار التكنولوجي) لتلبية متطلبات السوق. من جهة أخرى، يمكن أن تساهم السياسات الحكومية في تسهيل أو تقييد المنافسة المحلية من خلال القوانين التنظيمية. لذا، تتداخل هذه الأبعاد معًا لتحقيق النجاح التنافسي(Dunning, 2002).

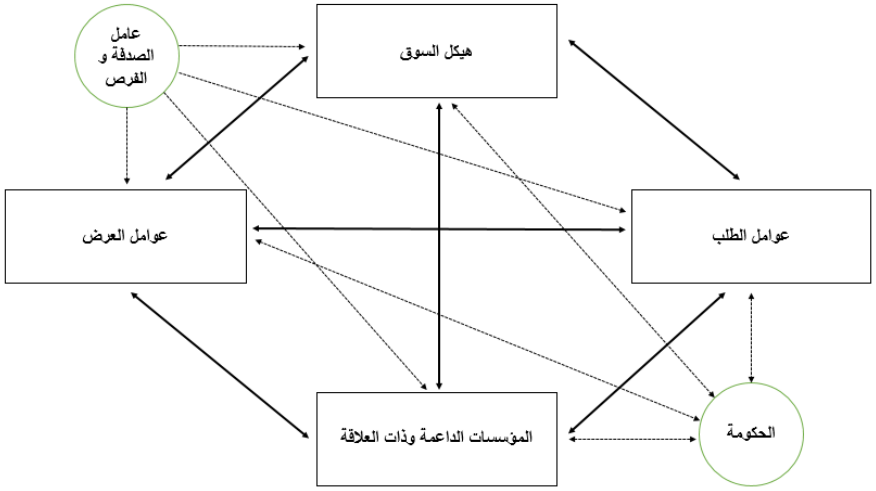

شكل رقم (1) ماسَة بورتر (Porter's Diamond)

المصدر:

Micheal E. Porter "The Competitive Advantage of Nations" New York, USA, 1990, page 127

I. التعليم وتنافسية الاقتصاد الأردني

تشير تنافسية الاقتصاد إلى قدرة الدولة على تحقيق استدامة النمو الاقتصادي وزيادة رفاهية مواطنيها مقارنةً بالاقتصادات الأخرى. وهي تعتمد على مجموعة من العوامل مثل كفاءة الأسواق، والبنية التحتية، والتعليم، والتكنولوجيا، والسياسات الحكومية، والإصلاحات الهيكلية. في الحالة الأردنية، تواجه البلاد تحديات خاصة تتعلق بالموارد الطبيعية المحدودة، كما تستفيد من بعض العوامل التي تدعم تنافسية الاقتصاد في مجالات معينة مثل القطاعات التكنولوجية والخدمية.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه تنافسية الاقتصاد الأردني، وفي مقدمتها معدلات البطالة المرتفعة، وإرتفاع الدين العام، التحديات السياسية والاقتصادية الإقليمية، والتفاوت في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية. ومن أجل تحسين تنافسية الاقتصاد الأردني، لا بد من التركيز على عدة استراتيجيات، مثل: تحفيز الابتكار وريادة الأعمال، والاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتحسين البيئة التشريعية، وإصلاح قطاع الطاقة.

جدول (1) مرتبة الأردن في الكتاب الســـــنوي للتنافسية العالمية (معهد الإدارة الدولـــــي) (2016-2023)

	2016	2017	2018	2019	2020	2023
تقارير التنافسية العالمية	المرتبة من 59 دولة	المرتبة من 59 دولة	المرتبة من 63 دولة	المرتبة من 63 دولة	المرتبة من 63 دولة	المرتبة من 63 دولة
المرتبة التنافسية العامة	53	56	52	57	58	53
الأداء الاقتصادي	57	62	62	62	62	63
الاقتصاد المحلي	57	62	62	61	61	63
التجارة الدولية	40	46	58	55	42	43
الاستثمار الأجنبي	54	52	51	55	61	62
التشغيل	58	61	62	63	63	63
الأسعار	53	55	35	50	35	24
كفاءة الحكومة	44	49	43	43	45	41
المالية العامة	47	47	42	42	48	42
السياسة المالية	23	36	55	27	25	23
الإطار المؤسسي	37	45	40	45	47	45
التشريعات التجارية	35	43	39	40	39	34
الإطار المجتمعي	56	52	53	49	51	51
كفاءة الأعمال	40	47	39	35	46	36
الإنتاجية والكفاءة	37	45	53	48	50	49
سوق العمل	58	61	45	58	60	35
التمويل	46	49	46	43	55	53
الممارسات الإدارية	38	35	23	24	38	26
المواقف والقيم	29	38	25	28	31	28
البنية التحتية	52	57	54	58	58	53
البنية التحتية الأساسية	60	62	62	62	62	61
البنية التحتية التكنولوجية	44	50	52	54	51	51
البنية التحتية العلمية	56	58	59	60	60	52
+الصحة والبيئة	44	54	47	48	52	49
التعليم	46	50	46	50	49	48

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، تنافسية الاقتصاد الأردني، 2023.

يشير جدول (1) الى مرتبة الأردن التنافسية خلال الفترة (2016 – 2023)، إذ تبين بأن المرتبة التنافسية العامة قد بقيت عند 53 بين عامي 2016 و2023، وانخفضت المرتبة من 57 إلى 63 فيما يخص الأداء الاقتصادي بشكل عام بين العامين المذكورين على الترتيب. أما التعليم، فقد إنخفضت مرتبة الأردن بين العامين المذكورين على الترتيب من 46 إلى 48. ما تجدر الإشارة اليه بأن عدد الدول الداخلة في التصنيف كانت 59 دولة في عام 2016 و63 دولة في عام 2023، كذلك فإن إرتفاع الرقم يعني إنخفاض مرتبة الأردن في التعليم قد ترافقت مع إنخفاض مرتبته في المؤشرات الأخرى وخاصة الاقتصاد المحلي والتشغيل.

تنافسية الجامعات الأردنية:

إن مفهوم التنافسية يتضمن القدرة على تكوين الميزة التنافسية والمحافظة عليها في المدى الطويل. وهناك عوامل داخلية تحفز الجامعات على خلق الميزة التنافسية من جهة مثل مهارات أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية، النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس، الدعم المالي للجامعات، نوعية الطلبة الذين يتم قبولهم في الجامعات، دعم الاختراع والابتكار، التطور في أساليب التعليم والتعلم الإلكتروني، وتطوير البنية التحتية...إلخ.

ومن جهة أخرى ممكن أن تؤدي بعض العوامل إلى إعاقة خلق مثل هذه الميزة التنافسية، مثل عدم الاستقرار السياسي، وشح الموارد المالية، والتركيز على العملية التدريسية فقط، وعدم تحفيز البحث العلمي، وانخفاض مستوى الابتكار والإبداع.

كما أن هناك عوامل خارجية تتعلق بالأزمات العالمية السياسية والمالية والتي ليس للجامعات يد فيها ولا تستطيع التحكم بها. حيث أن استقطاب أعضاء هيئة تدريس من الخارج واستقطاب طلبة أجانب للجامعات مرهون بالعلاقات السياسية بين الدول، بالإضافة إلى تكوين شبكات بحث علمية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وفي دول مختلفة أيضا مرهون بالاتفاقيات العلمية والثقافية بين تلك الدول بشكل عام وبين الجامعات ذاتها بشكل خاص.

يمكن القول أن الجامعات الأردنية و الكليات الجامعية والمعاهد والتي تمنح درجة البكالوريوس فما فوق تعمل في هيكل سوق منافسة احتكارية. حيث أن كل مؤسسة من هذه المؤسسات تحاول منافسة المؤسسات الأخرى وتتميز عليها إما بالتخصص الذي تقدمه أو بالرسوم التي تتقاضاها كما هو الحال في المؤسسات التعليمية الخاصة. وبالرغم من ورود مبدأ استقلالية الجامعات في قانون

التعليم العالي وقانون الجامعات، إلا أن الدعم المالي الحكومي للجامعات الرسمية وتدخل الدولة في تعيين رؤساء الجامعات يفقد الجامعات هذه الاستقلالية إلى حد بعيد.

إن القدرة التنافسية للجامعات الأردنية إنما هو الميزة التنافسية للجامعات وكيفية الارتقاء بهذه الميزة من أجل قيام الجامعات بالدور الذي أنشئت من أجله، لذا فالميزة التنافسية تعني قيام الجامعة على المحافظة والاستمرارية في الارتقاء بالعملية التدريسية والبحث العلمي وخدمة المجتمع. من هنا يمكن توضيح الميزة التنافسية للجامعات باستخدام نموذج بورتر أو ما يسمى نموذج ماسَة بورتر (Porter's Diamond) (Porter, 1990) .

إن ما يميز هذا النموذج هو الترابط بين هذه المحاور الأربعة المكونة للماسَة، حيث يصف النموذج نظريا مدى ترابط هذه المحاور مع بعضها البعض وتحديد العوامل التي تؤثر على زيادة الميزة التنافسية أو القدرة التنافسية للجامعات الأردنية..

ويمكن توضيح هذه المحاور على النحو التالي:

المحور الأول: هيكل السوق

تُعد الجامعات التي تستقطب طلابًا من مختلف أنحاء العالم أكثر قدرة على تعزيز تنافسيتها. ووفقًا لتقرير منظمة اليونسكو 2022، بلغ عدد الطلاب الدوليين في الجامعات حول العالم 5.6 مليون طالب في عام 2022، مع توقعات بزيادة هذا العدد بنسبة 20% بحلول عام 2030. كما ان الجامعات الأمريكية والبريطانية تستقطب أكبر عدد من الطلاب الدوليين. فعلى سبيل المثال، شكل الطلاب الوافدون حوالي 5.3% من إجمالي عدد الطلاب في الجامعات الأمريكية عام 2023، حيث كان هناك حوالي 1.06 مليون طالب دولي يدرسون فيها.

أما الجامعات الأردنية، فبإن سوق المنافسة الاحتكارية يطغى عليها، إذ يبلغ عددها (10) جامعات رسمية و (19) جامعة خاصة و (9) معاهد وكليات جامعية أي ما مجموعه (38) مؤسسة تعليمية تمنح درجة البكالوريوس فأعلى. إن التخصصات التي تقدمها هذه الجامعات تختلف من حيث جودة التدريس وربما تختلف أيضا من حيث الخطط الدراسية لكل من هذه التخصصات إلى حد ما. وبالتالي تحاول كل جامعة وبالذات الخاصة منها أن تستقطب الطلبة سواء من السوق المحلي أو السوق الخارجي إذ بلغ عدد الطلبة الوافدين لعام (2023–2024) 46362 طالباً وطالبة (من 111 دولة حول العالم)، أي ما نسبته حوالي 12% من إجمالي أعداد طلبة الجامعات الأردنية.

وهناك توجه لدى مجلس التعليم العالي لزيادة هذه النسبة على الأقل إلى الضعف خلال السنوات القادمة.

كما أن جودة خريجي الجامعات تختلف من جامعة إلى أخرى لنفس التخصص حيث أثبتت نتائج امتحان الكفاءة الجامعية الذي تنفذّه هيئة الاعتماد فصليا، أن درجة إتقان الطلبة تختلف بين الجامعات ولنفس التخصصات أيضا. بالإضافة إلى ذلك قامت هيئة الاعتماد بتوزيع استبيان على أرباب العمل في السوقين المحلي والخارجي للحصول على تغذية راجعة حول مستوى خريجي الجامعات الأردنية. وقد تبيّن أن هناك تفاوتا بين الجامعات الرسمية والجامعات الخاصة من حيث مستوى الخريجين بشكل عام. وهذا يؤكد على أن كل جامعة في سوق المنافسة الاحتكارية تحاول أن تتميز عن الجامعات الأخرى سواء في جودة التعليم أو في الرسوم الجامعية التي تتقاضاها وبالذات الجامعات الخاصة من أجل المحافظة على ميزتها التنافسية وبقائها في السوق.

المحور الثاني: عوامل العرض

وهي تشمل العناصر التي تمتلكها الجامعات وتساعد على خلق الميزة التنافسية. ومن الممكن القول أن هذه العوامل لها تأثير على التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي، ومن أهم هذه العوامل:

1) إن المهارات التي يتميز بها أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعات تلعب دورا هاما في نوعية الخريجين. ولا شك أن جامعاتنا الأردنية لديها أعضاء هيئة تدريس من خريجي جامعات عالمية مرموقة ولديهم الخبرات والمؤهلات والكفاءات التي أثبتت مستوى عال من جودة الخريجين سواء محليا أو خارجيا وبالذات في التخصصات الطبية والصحية والهندسية. فقد بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية في سنة الدراسة (2023–2024) 12108 عضو هيئة تدريس في جميع مؤسسات التعليم العالي، منهم 596 عضو هيئة التدريس غير أردني أو ما نسبته 5.5% من مجموع أعضاء هيئة التدريس. في حين بلغ عدد الطلبة في الجامعات 396319 طالباً وطالبة. وفي المتوسط تبلغ نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس حوالي 1:32.7، وقد بلغ عدد الإداريين في الجامعات الأردنية 17,321 موظفا وموظفة. وقد بلغت نسبة الإداريين إلى أعضاء هيئة التدريس1.7: 1 كما بلغت نسبة الطلبة إلى الإداريين 1:16 وهذه تعتبر أعلى من النسب المثالية وهي 1:1 لكل

منهما. ويعود ذلك إلى الضغوط التي تمارس على إدارات الجامعات الرسمية لتعيين الموظفين مما يشكل عبئا ماليا على موازنات تلك الجامعات.

2) تتسم الجامعات الاردنية بأنها جامعات تدريسية، إذ غدا التدريس المهمة الرئيسة لأعضاء هيئة التدريس فيها، حيث أن الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات مرتفع بسبب الزيادة المضطردة في أعداد الطلبة المقبولين، وبالذات في الجامعات الرسمية من جهة. ما كان له تأثير سلبي على عدم وجود وقت كافٍ لدى أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث والدراسات. بل ان النشاط البحثي قد اقتصر في كثير من الأحيان على البحوث والدراسات من أجل الترقية الأكاديمية. وبالرغم من وجود صندوق دعم البحث العلمي والابتكار والذي من أهدافه تشجيع البحث العلمي ودعمه، ووجود عمادات البحث العلمي في الجامعات الأردنية، إلا أن الانفاق على البحث العلمي لا يتعدى نسبة 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023. في حين بلغت هذه النسبة 6% في إسرائيل، و3.6% الولايات المتحدة الأمريكية، و3.4% في كل من بلجيكا والسويد، ولم تبلغ هذه النسبة سوى 0.1% في بعض الدول ككازاخستان وطاجكستان وقيرغستان

(https://w3.unece.org/SDG/en/Indicator?id=123) .

ويشير الواقع إلى تواضع النشر العلمي للجامعات وضعفه إذ لم يتجاوز مجموع عدد الأبحاث المنشورة في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في المجلات المصنفة في محرك بحث سكوبس خمسين ألف بحث منذ تأسيس أول جامعة عام 1962 وحتى نهاية عام 2023. كما أشار تقرير حالة البلاد لعام 2020 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد،2020) وهو رقم متواضع جدا ولا يتناسب مع الدعم الحكومي المالي للجامعات الرسمية ولا مع وجود 12108 عضو هيئة تدريس في الجامعات الرسمية والخاصة. إضافة الى ذلك نجد عدم الاهتمام بالابحاث التطبيقية والابتكارية التي من شأنها ان تساهم في حل مشكلة وطنية مثل المياة والطاقة والبطالة والفقر. إن مسؤولية هذا الوضع تقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس وعلى الجامعات التي يجب أن تنفق النسبة المحددة للإنفاق على البحث العلمي والإيفاد والبالغة 5% من موازناتها كما جاء في قانون الجامعات الأردنية. لذا فإنه من الضروري أن تستثمر الجامعات الأردنية أموال الصندوق ومخصصات البحث العلمي الواردة في موازناتها في الأبحاث العلمية والتطبيقية ذات فائدة وأن تعمل على تسويق هذه الأبحاث وعقد اتفاقيات مع

جامعات عالمية مرموقة لتسهيل عملية التشبيك في البحث العلمي وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وهنا، ووفقًا لتقرير البنك الدولي 2022، تمتلك الجامعات الأمريكية أكبر نسبة من الأبحاث المنشورة، حيث تشكل 50% من الأبحاث المنشورة عالميًا. كما أن التعاون مع الصناعة والشركات الكبرى يعتبر عاملاً مؤثرًا في التنافسية؛ إذ أن الجامعات التي تقدم برامج تدريبية وتطوير مهني بالتعاون مع الشركات الكبرى، مثل شركة جوجل أو مايكروسوفت، تسهم في تحسين فرص توظيف خريجيها. فقد أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2023 إلى أن الجامعات التي توفر برامج تدريبية مشتركة مع الشركات تشهد معدلات توظيف لخريجيها تصل إلى 90% في بعض الحالات . (https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-031-05750-2_21-1)

3) إن مفهوم التنافسية يشمل قيام الجامعات بتزويد الطلبة وسوق العمل بمؤهلات ذات نوعية وجوده عالية. لأن جودة التعليم تعني تنافسية الجامعات وهذا يتطلب جودة أعضاء هيئة تدريس مؤهلين وذوي كفاءات عالية. لا شك أن كثيرا من جامعاتنا تحاول أن تستخدم طرائق تعليم وتعلم متطورة. وقد أثبتت جائحة كورونا (COVID-19) أن لدى الجامعات الأردنية القدرة على استخدام أساليب التعلم والتعليم الإلكترونية، كما أن تحفيز الطلبة على التفكير والابتعاد عن التلقين بل إكسابهم المهارات الحياتية وبالذات مهارات المستوى العام لامتحان الكفاءة الجامعية، والذي يشمل أكثر من (12) كفاية مثل التفكير الناقد، والإبداع المنطقي، والعمل بروح الفريق الواحد، والقدرة على حل المشكلات، والتحليل والاستنتاج، والمعالجة اللفظية، والمعالجة الرياضية...إلخ. أن هذه الكفايات لها دور كبير في تحسين مستوى الخريجين وزيادة القدرة التنافسية للجامعات. وقد أثبتت الجامعات الأردنية في كل عام منذ أكثر من سبع سنوات أن هناك إتقانا ملحوظا لهذه المهارات والكفايات لدى الطلبة. إن تأهيل الطلبة وتسليحهم بالمهارات والكفايات، وتطوير الخطط الدراسية، والتركيز على نتاجات التعلم لتتوافق مع ما جاء في الإطار الوطني للمؤهلات سوف يسهم في زيادة الميزة التنافسية للجامعات الأردنية.

4) إن مستوى الابتكار والإبداع متواضع جدا حيث أن هذا العامل يرتبط بشكل كبير بالبحث العلمي، ويمكن قياس مستوى الابتكار والابداع بعدد براءات الاختراع والابتكار التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والتي لم تكن بالمستوى المطلوب. وقد ركزت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025) على هذا الجانب وتم تعديل مسمى صندوق دعم البحث العلمي ليصبح صندوق دعم البحث العلمي والابتكار، من أجل تشجيع أعضاء هيئة

التدريس على البحث العلمي من جانب ومن جانب آخر على تشجيع الابتكار التي تؤدي إلى الاختراعات التي تعزز التطور المعرفي والتقني، وتوسع نطاق السوق المحلية لمختلف السلع والخدمات. كما أن وجود نسبة مرتفعة من طلبة الدراسات العليا سوف يساهم في النهوض في البحث العلمي والابتكار من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة، التي لا بد ان تكون موجهة نحو البحث العلمي التطبيقي في مختلف مجالات المعرفة، وبما بما يلزم من تشبيك مع الصناعة وبقية القطاعات الاقتصادية. وقد بلغ عدد طلبة الدراسات العليا لعام (2023–2024) 40271 طالبا وطالبة أي ما نسبته حوالي 8% من إجمالي طلبة الجامعات وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بمثيلاتها في الجامعات العالمية المرموقة وبالذات الجامعات البحثية. وبرغم محدودية القدرة الاستيعابية لسوق العمل الأردنية؛ إلا أن قطاع الخدمات في الأردن الذي يستخدم أكثر من ثلثي المشتغلين الأردنيين يطلب عمالة من حملة المؤهلات العلمية المرتفعة. وعليه يجب على الجامعات الأردنية الاستثمار في إنشاء مراكز البحث والتطوير والابتكار والإبداع وتشجيع عملية التشبيك في البحث العلمي مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية والعالمية المرموقة.

5) وفي هذا الإطار، تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الممولين في مجال البحث العلمي على مستوى العالم، حيث تساهم بنسبة 40% من إجمالي تمويل البحث في التعليم العالي حول العالم. فمثلا حصلت جامعة هارفارد لوحدها على 1.1 مليار دولار أمريكي في تمويل البحث العلمي لعام 2022. ومع تزايد أهمية البحث العلمي والتكنولوجيا، تتجه الجامعات إلى تشكيل شراكات عالمية مع شركات صناعية وأكاديمية من أجل دعم الابتكار. فعلى سبيل المثال، العديد من الجامعات الكبرى مثل جامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج تقوم بتطوير برامج بحثية مشتركة مع شركات تكنولوجيا كبرى مثل جوجل ومايكروسوفت.

6) تعتبر المصادر المالية من العوامل الهامة التي تؤثر على أداء الجامعات من حيث استقطاب أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءة العالية وإيفاد الطلبة الأوائل في الجامعات ودعم وتحفيز البحث العلمي والابتكار وتطوير طرق التعليم والتعلم وتطوير البنية التحتية لتوفير بيئة صفية جامعية مناسبة لعملية التعـــــليم. وقد أنشئت أول جامعة (الجامعة الأردنية) عام 1962، أي قبل 62 عاما وتحتاج الآن إلى موارد مالية لتحديث الكثير من القاعات الصفية والمدرجات. وهذا ينطبق على بعض الجامعات الرسمية الأخرى والتي تعاني من شح الموارد المالية اللازمة لرفع سوية العملية التعليمية. وهنا تكمن قدرة الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة وعدم

الرجوع إلى رفع الرسوم نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الغالبية العظمى من أولياء الأمور. وهنا لابد من التفريق بين الجامعات الرسمية والتي تتلقى منذ إنشائها دعما ماليا من الحكومة، والجامعات الخاصة والتي تم إنشائها برؤوس اموال القطاع الخاص إذا ان الدعم المالي الحكومي للجامعات الرسمية لا يغطي إلا الجزء اليسير من إجمالي النفقات، بالإضافة الى تدني الرسوم الجامعية مقارنة مع ما تتقاضه الجامعات الخاصة من رسوم .تعاني معظم الجامعات الرسمية من عجوزات مالية في موازناتها نظرا للرسوم الجامعية المنخفضة والدعم المالي الحكومي الذي لم يتجاوز (57) مليون دينار سنويا لعام (2017–2018) يوزع على الجامعات الرسمية بعد تسديد مديونية الجامعات وحصة صندوق دعم الطالب. وقد قامت الحكومة في عام 2024 بزيادة هذا المبلغ إلى حوالي 75 مليون دينار سنويا. وبالرغم من ذلك ما زالت الجامعات الرسمية تعاني من شح الموارد المالية الأمر الذي اضطرت الجامعات الرسمية بسببه إلى اللجوء لبرامج الموازي وبالذات في التخصصات الطبية والصحية والهندسية، وقبول طلبة فوق الطاقة الاستيعابية لتلك التخصصات، ما يؤثر سلبا على جودة الخريجين وعدم تكافؤ فرص القبول بين الطلبة.

المحور الثالث: عوامل الطلب

وهو يتعلق بما تقدمه الجامعات من برامج، إذ ان كثيرا من خريجي طلبة الثانوية العامة عندما يتقدمون بطلبات القبول للجامعات يأخذوا بعين الاعتبار رغبات أولياء الأمور بالدرجة الأولى، والتي توجهها في الغالب العادات والتقاليد وثقافة المجتمع. فعلى سبيل المثال يفضل الكثير من أولياء الامور أن يتجه أبناؤهم لدراسة الطب وطب الأسنان والهندسة، بسبب نظرة المجتمع إلى حاملي شهادات هذه التخصصات مقارنة مع اقرانهم من حملة الشهادات في التخصصات الاخرى، وهذه النظرة المجتمعية تواجه حملة الشهادات والمؤهلات المهنية سواء على مستوى المدرسة أو الجامعة. أن الطاقات الاستيعابية للجامعات الرسمية التي تمنح درجة البكالوريوس في الطب البشري لا تستطيع استيعاب إعدادا كبيرة من طلبة الثانوية العامة وذلك لحاجة تلك الجامعات لأعضاء هيئة التدريس لتحقيق الحد الأدنى من معايير الاعتماد المحلي، وكذلك ينطبق الأمر على الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية اللتين تمنحان درجة البكالوريوس في طب الأسنان. يضاف إلى ذلك تم منح تراخيص جديدة لجامعات طبية، وتأسيس كليات طب أسنان في عدد من الجامعات الأردنية والخاصة، وذلك خلال العامين الماضيين.

إن عدم قدرة الجامعات الأردنية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الناجحين في الثانوية العامة يؤدي إلى زيادة الطلب من الأردنيين على برنامجي الطب البشري وطب الأسنان في الجامعات العربية والاجنبية. وفي المقابل فإن سمعة التعليم العالي في الاردن جعل الجامعات الاردنية تواجه طلبا محليا وطلبا خارجيا على البرامج التي تطرحها. ومن الجدير بالذكر أن هناك طلبا متزايدا من الطلبة من دول الخليج العربي على برامج الدكتوراة التي تطرحها الجامعات الأردنية. كما أن الأزمات العالمية والإقليميه لها تأثير غير مباشر على جانب الطلب على التعليم الجامعي، حيث على سبيل المثال، أن الأزمة السياسية بين بعض دول الخليج ومصر من جهه، وبين دولة قطر من جهة أخرى، كان لها تأثير على زيادة الطلب على التعليم الجامعي في الأردن وهذا يساهم في تحسين الموارد المالية للجامعات وبالذات الخاصة منها والذي بدوره يساهم في تعزيز الميزة التنافسية للجامعات الاردنية.

أن للميزة التنافسية السعرية دورا في جذب الطلبة من خارج الأردن إذا ما قورنت الرسوم الجامعية مع مثيلاتها في الجامعات الغربية. إلا أن هذا العامل في رأي الباحث لا يعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة القدرة التنافسية للجامعات في المدى الطويل، لأننا نتكلم هنا عن تنافسية وليس منافسة. لذا فعلى الجامعات الأردنية أن تركز على نوعية او جودة التعليم العالي، واختيار التخصصات التي يحتاجها السوق المحلي والسوق الخارجي مثل التخصصات الطبية والصحية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات وخاصة الأمن السيبراني (Cyber Security) والذكاء الاصطناعي، وتجميد او الغاء بعض التخصصات الإنسانية التي تشكل حوالي 50% من مجموع التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية. بالإضافة إلى البرامج المحلية ،فإن البرامج المشتركة مع جامعات عالمية مرموقة تعمل على جذب الطلبة للدراسة في هذه البرامج وبالذات في برامج الدراسات العليا ،حيث أن كثيرا من الطلبة الذين يلتحقون في هذه البرامج يكونوا على رأس عملهم في مواقع العمل ،و وجود مثل هذه البرامج يخفف عليهم عبء و تبعات الإلتحاق بمثل هذه البرامج في جامعات خارج الأردن .ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول تنظر إلى تصنيف الجامعات عالميا قبل السماح لطلبتها بالالتحاق في جامعات خارج بلدانهم ،وهذا عامل مهم يجب على الجامعات الأردنية الاهتمام به والتركيز على جميع محاور التصنيف من أجل تشجيع الطلبة سواء الأردنيين اوغير الأردنيين على الالتحاق بالجامعات الاردنية وهذا من العوامل الهامة في تحديد الطلب على التعليم العالي في الأردن.

المحور الرابع: التأثيرات الخارجية (Government and Chance)

وهذا المحور هو ذاته المتعلق بالمؤسسات الداعمة وذات العلاقة مع الجامعات الأردنية.

أ. المؤسسات الداعمة

إن مهام مجلس التعليم العالي الذي يرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي تتمثل في رسم السياسات العامة المتعلقة بالتعليم العالي، والإشراف على تنفيذ قانون التعليم العالي وقانون الجامعات الأردنية، كما تتولى الجامعات الأردنية تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي. وتقوم وحدة تنسيق القبول الموحّد في وزارة التعليم العالي بتوزيع الطلبة على الجامعات الرسمية بناء على أعداد الطلبة المرشحين للقبول حسب التخصصات وحسب الطاقات الاستيعابية للجامعات إلى حد ما. كما يقوم المجلس بالمصادقة على موازنات الجامعات والتأكد من إنفاق الجامعات للنسبة المحددة للإنفاق على الإفاد والبحث العلمي عند المصادقة على الحسابات الختامية للجامعات. كما تقوم مديرية المؤسسات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتأكد من التزام الجامعات بقرارات مجلس التعليم العالي وتنفيذ السياسة العامة للقبول. وبشكل عام يمكن القول إن جميع الجامعات الأردنية تعمل تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولا تملك على أرض الواقع الاستقلالية التامة وبالذات الجماعات الرسمية والتي يتولى مجلس التعليم العالي بالتنسيق مع وزارة المالية توزيع الدعم المالي الحكومي على الجامعات الرسمية وصندوق دعم الطالب الذي تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتحديد الطلبة الذين يستفيدون من منح هذا الصندوق. ومن المؤسسات الداعمة وذات العلاقة مع الجامعات الأردنية: وزارة التربية والتعليم، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، وديوان الخدمة المدنية، ومركز تنمية وتطوير الموارد البشرية، ودائرة الإحصاءات العامة.

أما القطاع الخاص فيلعب دورا هاما في توظيف الخريجين في الشركات والبنوك والمدارس الخاصة والمصانع والمستشفيات الخاصة...إلخ. وبالتالي فإن مشاركة القطاع الخاص ممثلا بعضوية مجلس التعليم العالي ومجالس الأمناء ومجالس الجامعات ومجالس الكليات لها تأثير على القرارات التي تتخذ سواء على مستوى الكلية أو الجامعة أو على مستوى مجلس التعليم العالي بشكل عام. إن التغذية الراجعة من القطاع الخاص حول درجة جودة ونوعية مستوى الخريجين وما يتطلبه السوق من تخصصات، تساهم في مراجعة الخطط الدراسية واستحداث التخصصات التي تسد حاجة السوق. ولا شك أن بعض الخريجين يجدون فرص عمل خارج المملكة، وبالتالي فإن قيام الجامعات

بمتابعة خريجيهم وقيام هيئة الاعتماد بإرسال استبيانات لأرباب العمل محليا وخارجيا للحصول على التغذية الراجعة حول مستوى الخريجين، له فائدة كبيرة تعود على الجامعات بشكل عام من أجل تحسين مستوى التعليم وتطبيق نتاجات التعلم والمهارات والكفايات التي يحتاجها سوق العمل.

وعلى المستوى العالمي، فإن معدلات التوظيف لخريجي الجامعات يتباين وفقا لسمعة الجامعة ومكانتها العالمية المستمدة من مرتبتها وتصنيفها ووضعها التنافسي، فمثلا تُعتبر جامعة ستانفورد وجامعة هارفارد وجامعة كامبريدج من الجامعات التي تشهد أعلى معدلات توظيف لخريجيها. فوفقًا لتقرير QS Graduate Employability Rankings 2024، كانت جامعة هارفارد في المرتبة الثانية عالميًا من حيث فرص العمل لخريجيها. كما كانت الجامعات ذات التخصصات التقنية مثل جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وجامعة ستانفورد تتمتعان بمعدلات توظيف عالية في مجالات مثل الهندسة والتكنولوجيا، حيث يحصل 90% من الخريجين على وظائف في شركات كبيرة في غضون 6 أشهر من التخرج.

ب. عامل الصدفة والفرص

وهذا العامل كما سمّاه بورتر(Porter) ليس للجامعات أو الحكومة دور فيه، وإنما يؤثر على العوامل الأخرى، حيث أن الحروب أو الظروف الإقليمية أو التطور التكنولوجي في أساليب التعليم أو انخفاض تكاليف التعليم ربما تؤثر على محور الطلب على التعليم العالي في الأردن كما حصل في الأزمة بين بعض دول الخليج ودولة قطر والتي أدت إلى انتقال الكثير من الطلبة القطريين من الجامعات المصرية إلى الجامعات الأردنية كما ذكرنا أعلاه. وهناك بعض الظروف العالمية مثل جائحة كورونا والتي أثرت على طرائق التدريس وتطوير أساليب التدريس في الجامعات الأردنية كما أن مثل هذه الجائحة جعلت بعض الباحثين الأردنيين ينغمسوا في البحث العلمي لمعرفة آثار هذه الجائحة على الوضع الصحي والوضع التعليمي في المملكة، كما شمل البحث العلمي طرق الوقاية السليمة من هذا المرض. إن عامل الصدفة والأحداث العابرة وما ينتج عنها من فرص لها دور في زيادة الميزة التنافسية للجامعات الأردنية.

ت. عامل الحكومة

بالإضافة إلى المحاور السابقة فقد ارتأى بورتر إضافة عامل الحكومة أو السياسات الحكومية إلى العوامل التي تؤثر على الميزة التنافسية، وبالرغم من الجامعات الأردنية تعمل في سوق منافسة احتكارية، إلا أن هذا السوق يختلف حسب طبيعة الجامعات الموجودة من حيث تمويل إنشائها

والإنفاق عليها ومن حيث أهدافها أيضا. فالجامعات الرسمية والتي تملكها الحكومة وتموّلها، تنافسها جامعات القطاع الخاص، حيث أن الأولى هدفها تقديم خدمات التعليم شبه مجانية، إذ أنه في بعض التخصصات لا تشكل الرسوم الجامعية أكثر من 25% من تكلفة تعليم الطالب في الجامعات الرسمية. أما الجامعات الخاصة فهدفها تحقيق الربح ولا تتلقى أي دعم حكومي. إن عامل المؤسسات والهيئات والدوائر التي لها علاقة في الجامعات والتي تساند الجامعات هي دوائر ومؤسسات حكومية لها علاقة مع معظم الجامعات وبالتالي فإن محور الحكومة يمكن حصره بسياسات التعليم العالي التي يقرها مجلس التعليم العالي ومجلس هيئة الاعتماد، والسياسات المالية سواء ما يتعلق بالدعم المالي الحكومي أو فرض الضرائب أو فرض الرسوم الجمركية على الأجهزة والآلات التي تستخدم في عملية التدريس والبحث العلمي إن وجدت فهذه تتخذها وزارة المالية وعلى نطاق أوسع رئاسة الوزراء. وعلى سبيل المثال، فإن رفع ضريبة الدخل إلى ما يقارب 20% من دخول أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين العاملين في الجامعات الأردنية شجع بعض أعضاء هيئة التدريس على البحث عن فرص عمل وبالذات في دول الخليج لتأمين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وهذا كان له تأثير على محور العرض في نموذج ماسَة بورتر. وكذلك ممكن أن يكون للسياسات الحكومية تأثير على محور الطلب وبالذات الطلب الخارجي على التعليم العالي في الأردن من خلال توفير البيئة الآمنة للطلبة الوافدين، كما يكون للسياسات الحكومية تأثير على هيكل السوق وذلك بالحد من دخول جامعات جديدة سواء محلية أوأجنبية من خلال رفع الطاقات الاستيعابية للجامعات المحلية، وبالتالي تستطيع أن تستوعب معظم أعداد الطلبة المتقدمين وهذا سوف يحد من دخول جامعات محلية أو أجنبية إلى السوق. كما يمكن للسياسات الحكومية أن تضع معايير قاسية للجامعات الموجودة بحيث أن الجامعة التي لم تحصل على مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية أو على شهادات ضمان جودة محلية وعالمية أن تتوقف عن التعليم، وهذا سيكون له تأثير على مدى منافسة الجامعات مع بعضها البعض. كما أنه في بعض الأحيان تقوم الجامعات بالاستئناس بآراء ديوان الخدمة المدنية والجهات التي تعمل على توظيف الخريجين وبعض الجهات الخاصة عند استحداث تخصصات جديدة أو إلغاء تخصصات راكدة ومشبعة.

من خلال استعراض محاور ماسّة بورتر وتطبيقها على الجامعات الأردنية، نجد أن الجامعات الأردنية تمتلك مقوّمات المقدرة التنافسية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

II. التصنيف العالمي وجودة التعليم:

يعتبر التصنيف عاملا إصلاحيا تنافسيا، وهو من العوامل التي يجب على الجامعات الإهتمام بها من أجل التميز والمحافظة على تنافسيتها من خلال تصويب نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة في العملية التعليمية والتعلمية وفي البحث العلمي وخدمة المجتمع وفقا لمعايير عالمية وذلك لتقليص الفجوة بين الجامعات الأردنية وبين مثيلاتها على المستوى العربي والمستوى العالمي. تشتمل تنافسية قطاع التعليم العالي على العديد من التصنيفات العالمية كما يبينه الجدول (2)، ويعد موضوع تصنيف مؤسسات التعليم العالي من الموضوعات الحديثة نسبيا. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة تصدر تصنيف الجامعة سنة 1983 والذي يمثل التصنيف أسلوبا لتقويم الجامعات من خلال تقييم برامجها الأكاديمية، وأنشطتها البحثية، وجودة مخرجاتها التعليمية، مما يساعد متخذ القرار على رسم السياسات التعليمية المثلى لتحقيق التميز والجودة في قطاع التعليم العالي.

يبين الجدول (2) أن 13 جامعة أردنية قد شاركت في عامي 2023 في التصنيفات العالمية معظمها كان في التصنيف العالمي QS. وقد حققت 3 جامعات رسمية وجامعة خاصة واحدة مستوى عالميا في هذا التصنيف. وفي التصنيف العالمي تايمز (Times)، فقد حققت خمس جامعات رسمية مستويات جيدة منها ثلاث جامعات كانت من بين أعلى (1000) جامعة عالميا. اما في تصنيف (QS) للجامعات العربية، فقد حققت جامعة رسمية واحدة المرتبة التاسعة من ضمن أعلى 120 جامعة عربية.

جدول (2) تصنيف الجامعات الأردنية بحسب موقع (Webmetrics) لعامي 2020 و2023

الجامعة	الترتيب عالميا	
	2020	2023
الجامعة الأردنية	890	719
جامعة العلوم والتكنولوجيا	984	901
الجامعة الهاشمية	2171	1427
جامعة البلقاء التطبيقية	2217	1643
جامعة اليرموك	2228	1713
جامعة فيلادلفيا	2457	1986
جامعة الزيتونة	2528	1542
جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	2705	2346
الجامعة الألمانية الأردنية	2803	2692
جامعة آل البيت	3284	2800
جامعة مؤتة	3320	2753

الجامعة	الترتيب عالميا	
جامعة الشرق الاوسط	3675	1926
جامعة العلوم التطبيقية	3794	2508
جامعة البتراء	3850	3270
جامعة الحسين بن طلال	3873	3696
جامعة عمان الأهلية	4124	1418
جامعة الزرقاء الأهلية	4399	3275
جامعة الطفيلة التقنية	4519	4020
جامعة الإسراء	4539	3703
جامعة جدارا	5049	4243
الجامعة الأمريكية / مادبا	5364	5087
جامعة عمان العربية	5613	1416
جامعة العلوم الإسلامية العالمية	6148	4934
جامعة جرش	6507	4901
جامعة إربد الأهلية	7136	4549
الجامعة العربية المفتوحة	10773	7091
جامعة عجلون الوطنية	20080	6608
جامعة العقبة للتكنولوجيا	21407	6345
جامعة الحسين التقنية	21462	11905

المصدر: موقع webmetrics الإلكتروني

https://www.webometrics.info/en/aw/Jordan

وبالنسبة لتصنيف الجامعات الأردنية بحسب تصنيف موقع (Wehmetrics)، فقد أظهر التصنيف تحسنا ملحوظا بين عامي 2020 و2023، حيث أنه ولأول مرة في 2023 أصبحت جامعتان أردنيتان ضمن أول ألف جامعة في هذا التصنيف، فقد جاءت الجامعة الأردنية في المرتبة 719، ومن ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في المرتبة 901، ويظهر الجدول بأن جميع الجامعات الأردنية قد تقدمت في تصنيفها، ولو بدرجات متفاوتة. كما يلاحظ تحسنا ملحوظا في التصنيف لصالح الجامعات الخاصة بدرجة أعلى نسبيا في الجامعات الرسمية. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تحتوي على أكبر عدد من الجامعات في المراتب العشر الأولى في تصنيف QS في عام 2024، حيث احتوت على 6 جامعات ضمن الـ10 الأوائل. وفي الوطن العربي، حققت بعض الجامعات السعودية مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية، إذ كانت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) ضمن أفضل 161 جامعة في العالم، بينما جاءت جامعة الملك سعود في المرتبة 228 عالميًا.

إن تحسن تصنيف الجامعات الأردنية مؤشر مهم على أن القدرة التنافسية لها قد تعززت، ذلك أن تلك الجامعات قد بذلت جهود على تصويب ملفاتها وخطط عملها فيما يتعلق بالأبعاد والمؤشرات التي تُبنى عليها عمليه التصنيف.

الخلاصة والتوصيات:

بات ضروريا أن تمتلك الجامعات الأردنية مقومات الميزة تنافسية للبقاء في السوق المحلية والإقليمية والدولية، وأن تدرك أنها ليست في معزل عن المحيط الخارجي عربيا وعالميا نتيجة ما أفرزته العولمة من تحديات تتمثل بالتطور التكنولوجي واقتصاديات المعرفة وطرائق التدريس والتركيز غير المسبوق على البحث العلمي التطبيقي والإبداع والابتكار. وهذا يتطلب وجود تخطيط استراتيجي على مستوى قطاع التعليم العالي بشكل عام وعلى مستوى كل جامعة. ولا بد من التركيز على الحوكمة في ادارة الجامعات وخاصة اضطلاع مجالس الأمناء بالمهام التي حددها قانون التعليم العالي وقانون الجامعات الأردنية لتنفيذ استراتيجية الجامعة وفق سياسة التعليم العالي، ومساعدة رئيس الجامعة على تحقيق معايير الجودة في التعليم، ذلك ان الانتاجية تعني التنافسية في جودة كل من التعليم العالي، والبحث العلمي، والخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع. وهي ما تسعى المجتمعات لتحقيقه. إضافة إلى ذلك فإن خطوات الوصول للتنافسية تبدأ من تحقيق الجامعة معايير الاعتماد العام على مستوى الجامعة ومعايير الاعتماد الخاص على مستوى التخصص وإتقان الكفايات والمهارات على المستوى العام والمستوى الدقيق في امتحان الكفاءة الجامعية، وتحقيق معايير ضمان الجودة المحلية والعالمية على مستوى الجامعة وعلى مستوى البرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى الحصول على مرتبة عالية في التصنيفات المحلية والعالمية سواء على مستوى الجامعة أو التخصصات.

هذه هي الطريق للوصول إلى التميز وإلى التنافسية من خلال إجراء عملية التطوير شاملة لنظام التعليم العالي وتطوير استراتيجية وبناء قواعد معلومات وبيانات حديثة ومتكاملة وتحقيق جودة التعليم وهذا ينعكس على جودة الخريجين أيضا مما يضمن تميز الجامعات الأردنية محليا وإقليميا ودوليا. وهذا يتطلب مأسسة قطاع التعليم العالي ومنح الجامعات الرسمية الاستقلال التام في التعيينات بدءا من رئيس الجامعة وطرح البرامج التي تحتاجها السوق وتحديد الرسوم الدراسية للبرامج، واتباع نظام القبول المباشر على غرار تجربة الجامعة الألمانية الأردنية، والامتثال لمعايير النزاهة وتبني الكفاءات في التعيينات والبعثات والترقيات، وعدم الخضوع للواسطة والمحسوبية في

ذلك. بالإضافة إلى التركيز على الأنشطة اللامنهجية التي ترفد الطلبة بالمهارات الحياتية والكفايات اللازمة، وتشجيع البحث العلمي والإبداع والإبتكار وتحسين نوعية التعليم، وتطوير خدمة المجتمع. كل ذلك سوف يساعد الجامعات الأردنية على تحقيق مرتبة عالية في التصنيفات الدولية وتسهيل الطريق نحو التنافسية العالمية.

ويظل قطاع التعليم العالي في

وبناء على نتائج هذه الدراسة، فإن تعزيز تنافسية الجامعات الأردنية يتطلب تحقيقها لمراكز متقدمة لترتيبها في التصنيفات العالمية، وهذا بدوره يتطلب العمل الجاد على التركيز على تعزيز المحددات الأساسية للترتيب العالمي، بما في ذلك:

1. ضرورة رفع مخصصات البحث العلمي والايفاد من مجمل موازنات الجامعات.
2. التوجه التدريجي المبرمج نحو التعليم التقني وبما يخفض نسبه طلبه الكليات الإنسانية لمجمل طلبة الجامعات.
3. إطلاق البرامج الأكاديمية التدريسية والبحثية التي تؤسس لشراكات علمية فاعلة مع المؤسسات الأكاديمية العالمية المرموقة، وتشجع تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة وبالتالي زيادة نسبة طلبة البرامج الدولية الى البرامج العادية.
4. العمل الجاد على تعزيز عالمية الجامعات الأردنية من خلال زيادة عدد الطلبة الاجانب وتعزيز نسبتهم من مجمل عدد الطلبة.
5. السعي بكافة الوسائل لرفع إنتاجية العاملين في الجامعات سواء أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين تحقيقا للكفاءة التشغيلية للموارد البشرية وبما يضمن تخفيض التكاليف وضبط الإنفاق وتحقيق تلك الجامعات لأهدافها.
6. إعادة النظر في الخطط الدراسية وبالذات خطط مرحلة البكالوريوس، والتركيز على نتاجات التعلم وما يتعلق بالكفايات والمهارات، إذ تعتبر هذه النتاجات العملة الاساسية في سوق العمل (The Core Currency of Labor Market)، وبحيث يضاف الجانب العملي والتطبيقي بشكل إلزامي في مجموعة من المواد المدرجة في الخطط.
7. إعادة النظر في قانونيّ التعليم العالي والجامعات الأردنية وإعطاء صلاحيات أوسع لمجالس أمناء الجامعات، لتشمل تحديد عدد الطلبة الذين سيتم قبولهم، وصلاحية تعيين رؤساء الجامعات الرسمية. وبالمقابل تقليص دور مجلس التعليم العالي لينحصر في رسم السياسة العامة للتعليم العالي في المملكة.

8. تبني استراتيجية وطنية لتسويق الجامعات الأردنية بفعالية في الخارج، وجذب الطلاب الدوليين لبرامجها الدراسية الجديدة، من خلال تقديم منح لهم في هذه البرامج، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية، وعرض تصنيفات الجامعات الأردنية في التصنيفات العالمية المختلفة، لزيادة مصداقية الجامعات وجذب الطلاب الدوليين.

المراجع العربية

أكبر، عبير فاروق. (2017). ممارسات القيادات الإدارية لتحقيق الميزة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي في محافظة جدة بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 18. 10.21608/jsre.2017.8304

الحوت، محمد صبري وتوفيق، صلاح الدين محمد وعبد المطلب، أحمد عابد إبراهيم. (2016). التنافسية بين الجامعات. قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة بنها.

الديحاني، سلطان غالب. (2017). تطوير دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الكويت: دراسة مستقبلية. جامعة الكويت، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد 95، الجزء الثاني.

الشيبة، علي صالح. (2018). دور الإدارة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات التعليمية. الندوة العلمية الأولى لقسم الإدارة وأصول التربية (آفاق مستقبل المؤسسات التعليمية في اليمن).

العتيبي، بدر مبروك. (2015/2014). تسويق الخدامات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية تصور مقترح لحالة جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. أطروحة دكتوراة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

العياصرة، محمد موسى وطناش، سلامة يوسف. (2017). واقع الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء الاتجاهات الإدارية المعاصرة. المجلة التربوية الأردنية، المجلد الثاني، العدد الأول.

الكرد، عايشة احمد. (2016). الذكاء العقلاني والعاطفة كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية في الكليات التقنية في قطاع غزة. رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2020). تقرير حالة البلاد. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2021). تنافسية الاقتصاد الأردني. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

المعهد الدولي للتنمية الإدارية. (2018). الكتاب السنوي للتنافسية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

جابر، منار محمد وخيرت، نجلاء محمد. (2017). إدارة الأقطاب كمدخل للقدرة التنافسية بالجامعات المصرية "تصور مقترح". جامعة بني يوسف، مجلة كلية التربية، عدد يناير، الجزء الثاني.

راضي، ميرفت محمد. (2012). تصور مقترح لتدعيم المزايا التنافسية في الجامعات الفلسطينية. مؤتمر التنافسية الإقليمية العربية، جامعة القاهرة، الجمهورية العربية المصرية.

شلبي، أماني عبد العظيم مرزوق. (2018). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية: رؤية تربوية معاصرة. أطروحة دكتوراة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

عبد الغفور، صالح عبد الحكيم. (2015). متطلبات إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعات قطاع غزة. رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا – غزة، جامعة الأقصى، فلسطين.

محمد، مديحة فخري محمود. (2019). تصور مقترح لترسيخ أخلاقيات الأعمال لرفع القدرة التنافسية للجامعات المصرية. كلية التربية، جامعة حلوان، المجلة التربوية، العدد 61.

مصطفى، أحمد سيد. (2003). تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين دعوة للتأمل. مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة 9 والعلوم، قطر، العدد 144، السنة 32.

منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2018). الأردن على مؤشر التنافسية العالمي، الفرص والتحديات. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. (2020). جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية. تقرير غير منشور، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

Reference:

Bastedo, M. N., & Bowman, N. A. (2017). Improving Admission of Low-SES Students at Selective Colleges:Results From an Experimental Simulation. Educational Researcher, 46(2), 67-77. doi:10.3102/0013189x17699373

Bilevičiūtė, E., Drakšas, R., Nevera, A., & Vainiutė, M. (2019). Competitiveness in higher education: the case of university management. Journal of competitiveness, 11(4), 5-21. doi:10.7441/joc.2019.04.01

Christensen, C. M., Raynor, M. E., & Anthony, S. D. (2003). Six keys to building new markets by unleashing disruptive innovation. . Harvard Management (HBS) Working Knowledge.

Dimitrova, G., & Dimitrova, T. (2017). Competitiveness of the universities: measurement capabilities. Trakia Journal of Sciences, Volume 15, 2017, Supplement 1, Series Social Sciences.html, 311-316. doi:10.15547/tjs.2017.s.01.055

Dunning, J. (2002). Regions, Globalization, and the Knowledge-Based Economy.

Ebzeeva, Y., Dubinina, N., Dugalich, N., Levshits, A., & Nakisbaev, D. (2022). International rankings on the competitiveness of universities in global educational space. Revista on line de Política e Gestão Educacional, 26, e022066. doi:10.22633/rpge.v26iesp.2.16564

Gedranovich, A., & Hedranovich, V. (2010). The competitiveness of Belarusian HELs in the knowledge-based information economy: European Academic Publishers.

Grewal, R., Dearden, J., & Lilien, G. (2008). The University Rankings Game: Modeling the Competition Among Universities for Ranking. The American Statistician, 62, 232-237.

Helfat, C. E., & Peteraf, M. A. (2003). The dynamic resource-based view: capability lifecycles. Strategic Management Journal, 24(10), 1011-1025. doi:https://doi.org/10.1002/smj.332

Ibad, W. (2024). The concept of quality in curriculum: a review of the literature on determining curriculum quality. Jurnal Kependidikan Islam, 14(2), 104-117.

Kireeva, N., SLEPENKOVA, E., Shipunova, T., & Iskandaryan, R. (2018). Competitiveness of higher education institutions and academic entrepreneurship. Revista espacios, 39(23), 15.

Knyrik, N., Koshkin, R., Ryzhkov, A., & Ryzhkov, R. (2017). Competitiveness Calculation of Educational Services in Chinese City Zhenjiang. International Journal of Entrepreneurship, 21(3).

Lukianenko, D., Matviychuk, A., Lukianenko, L., & Dvornyk, I. (2022). Modelling the Design of University Competitiveness. In Proceedings of 10th International Conference on Monitoring, Modeling Management of Emergent Economy (M3E2 2022), pages 204-214.

Meek, V., Teichler, U., Kearney, M., & Unesco. (2009). Higher Education, Research and Innovation: Changing Dynamics: Report on the UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge, 2001-2009.

Porter, M. E. (1990). The competitive advantage of nations (Rev. ed. ed.). New York: Free Press.

Rumelt, R. P. (2005). Theory, Strategy, and Entrepreneurship. In S. A. Alvarez, R. Agarwal, & O. Sorenson (Eds.), Handbook of Entrepreneurship Research: Interdisciplinary Perspectives (pp. 11-32). Boston, MA: Springer US.

Salmi, J. (2009). The Challenge of Establishing World-Class Universities: World Bank.

Sannikova, I. N., Prikhodko, E. A., & Muhitdinov, A. A. (2021). Assessment of the universities impact on global competitiveness based on rankings. E3S Web Conf., 296, 08009.

Supe, L., Ingūna, J. n.-K., Ribickis, L., & Zeps, A. (2018). Factors affecting the competitiveness of a higher education institution: systematic literature overview. Research for Rural Development, 2, 245-252. doi:10.22616/rrd.24.2018.079

Sutton, S. B., Egginton, E., & Favela, R. (2012). Strategic partnerships and linkages. In The SAGE handbook of international higher education (pp. 147-166): SAGE Publications, Inc.

Tannous, A., & Harahsheh, A. (2020). The Areas and Requirements of Competitiveness Advantage in Jordanian Universities. Paper presented at the 2020 International Conference on Decision Aid Sciences and Application (DASA), Kingdom of Bahrain.

Tirronen, J., & Nokkala, T. (2009). Structural Development of Finnish Universities: Achieving Competitiveness and Academic Excellence. Higher Education Quarterly, 63. doi:10.1111/j.1468-2273.2009.00425.x

Tomlinson, M. (2007). Graduate employability and student attitudes and orientations to the labour market. Journal of Education and Work, 20(4), 285-304. doi:10.1080/13639080701650164

Di Battista, A., Grayling, S., Hasselaar, E., Leopold, T., Li, R., Rayner, M., & Zahidi, S. (2023, May). Future of jobs report 2023. In World Economic Forum, Geneva, Switzerland. https://www. weforum. org/reports/the-future-of-jobs-report-2023.

Henderson, D. A., & Denison, D. R. (1989). Stepwise regression in social and psychological research. Psychological Reports, 64(1), 251-257. https://doi.org/10.2466/pr0.1989.64.1.251

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2022). Global Education Monitoring Report 2022: Gender Report, Deepening the Debate on Those Still Left Behind.

المواقع الإلكترونية:

Springer Nature Link. (as of 4/1/2025). The World Economic Forum

https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-031-05750-2_21-1.

Times Higher Education. (as of 4/1/2025). Times Higher Education World University Rankings 2024.

https://www.timeshighereducation.com

United Nations Economic Commission for Europe. (as of 4/1/2025). Research and development expenditure as a proportion of GDP, %

https://w3.unece.org/SDG/en/Indicator?id=123

QS World University Rankings. (as of 4/1/2025). QS World University Rankings 2024.

https://www.topuniversities.com

Webmetrics. (as of 4/1/2025). Jordan Universities rankings.

https://www.webmetrics.info/en/aw/Jordan